الدليل الصحفي
لتغطية الانتخابات

XIX المادة ١٩ إيندكس insi وكالة رويترز UNESCO

من المستحسن أن يتم تحديث محتويات هذا الملف من وقت
لآخر لمراعاة التطورات الجديدة، أنظر
webworld.unesco.org/download/fed/iraq
www.indexonline.org

ملاحظة من المحرر:
أنجز هذا الإصدار بفضل جهود عدد من المنظمات والأفراد. و تعبر الآراء المنشورة عن آراء كاتبيها فقط. ولا يتبناها بالضرورة الشركاء الآخرون في هذا المشروع بما فيهم اليونيسكو والأمم المتحدة والهيئات الأخرى.

حقوق الطبع محفوظة في كل محتويات هذا الملف.
بشأن حقوق إعادة النشر والترجمة يُرجى الاتصال على العنوان التالي:

مرصد حرية التعبير
Index on Censorship
6-8 Amwell Street, London ECIR IUQ,
United Kingdom
Tel: +44 20 7278 2313
Fax: +44 20 7278 1878

XIX المادة ١٩ إيندكس insi وكالة رويترز UNESCO

دليل الصحفي لتغطية الانتخابات

مقـــــــدمة

يحتوي هـذا الملف على ما يعتبر الإصـدار الأول لحزمة من الوثائق، تتناول الانتخابات العراقية، وسيتم تحديثها باسـتمرار. وسـتطرح الإصـدارات الجديـدة بانتظام. طريقـة عمل نظام التحديث بسـيطة، فقـط قم بحذف الأجـزاء القديمـة واسـتبدلها بالأجـزاء الجديـدة حالما تصدر وتوزع.

سـتتوفر الأجزاء الحديثـة في كل أنحاء العـراق، حيث سـتطرح خلال مؤتمـرات صحفية مختـارة، وفي الواقع سيتم أيضاً إيصالها مباشرة إلى الصحف ومحطات البث وكل مـن هو نشـيط في المجـال الإعلامـي في العراق. كذلك يتسنى الحصول على هذه الإصدارات من خلال الشـبكة. وذلك على شـكل ملفـات «بي دي اف»، من السهل طباعتها وجاهزة لإضافتها للملف.

وسـتوزع غالبـاً خـلال حلقـات التدريـب والنقـاش الإعلاميـة المخطـط لعقدهـا في العـراق خـلال عـام ٢٠٠٥. العام الذي سيتولى العراق فيه مسئولية مصيره. سيكون هناك برلمان ودستور جديدين وكذلك استفتاء وانتخابات أخرى. تقع المسئولية على عاتق الصحفيين العراقيـين لتغطيـة هذه الأحـداث وفهمهـا ومتابعتها وتقديمها بالشكل الصحيح والمهني للشعب العراقي.

يقع عـلى عاتق صحفيي العراق واجـب آخر، ألا وهو المشاركة الفعالة في تأسيس إطار قانوني للإعلام للقيام بواجباتـه. وواحـدة من أولى مهـمات الحكومة الجديدة سـتكون مراجعة قانـون الإعلام في العـراق، وصياغة قوانين انتخابية سيكون لها الأثر في طريقة أداء الإعلام.

الحكومات لا تتخلى عن السيطرة على الإعلام بسهولة. وخاصة إذا كانت هذه الحكومة تقع تحت ضغط بحجم ذلك الواقع على الحكومة العراقية. سيضطر الإعلاميون للعمل بشكل مضن لضمان صون حقوقهم. يستطيعون القيـام بذلك مـن خلال التأكـد من إسـماع صوتهم في النقـاش الذي سـوف يدور خـلال عـام ٢٠٠٥ حول حقوق الإعلام. ويحتوي هذا الملف على بعض البراهين والطروحات التي يتوجب طرحها.

سـتغطي الدورات التدريبية وحلقات النقاش المخطط لـه كجزء مـن هـذا المشروع، مواضيـع أساسـية مثل مهارات التغطية الصحفية وتقنيات التغطية الإخبارية للانتخابات. ليس هذا فقط، ولكن أيضاً ستفتح النقاش حـول دور الصحفيـين في المجتمـع وواجباتهم المهنية. كذلـك سـتؤكد عـلى أن مدى نزاهـة ومهنيـة الإعلام العراقي يجب أن يقـاس بمدى نزاهة ومهنية الحكومة، وبالـذات فيـما يتعلـق بقوانـين الإعـلام والوصـول للمعلومات.

«إن حريـة التعبـير، بـما في ذلـك الحـق الدسـتوري في الحصول على، ونشر المعلومات، يعتبر الشرط الرئيسي لانتخابات حرة وديموقراطية. فمن اجل تمكين المواطن من صنع خيارات ديموقراطية واعية، تقع على عاتق ممثلي الإعلام مسئولية كبيرة ألا وهي تزويد الجمهور خلال فترة الانتخابـات، بالمعلومات غير المنحـازة. إذ يلعب ممثلو الإعلام دوراً رئيسياً في العملية الديمقراطية. ومن الضروري بمكان أن يعطوا حق الوصول إلى الفعاليات المتصلة بالانتخابات والوصول إلى المعلومات. وأن يتم حمايتهم من كل أشكال المضايقات والترهيب ما أمكن ذلك خلال الحملة الانتخابية.»[1]

١ نقلا عن ميثاق الشرف للإعلام في المنظمة الدولية للهجرة.

معلومات إضافية مفيدة

http://webworld.unesco.org/download/fed/iraq
http://www.indexonline.org
أو اتصل باليونسكو في الشرق الأوسط

اليونسكو في بيروت والمكتب الإقليمي للتعليم
Tel: + 961 1 85 00 13
Fax: + 961 1 82 48 54
Email: Beirut@unesco.org
Web: http://www.unesco.org.lb

اليونسكو في القاهرة والمكتب الإقليمي للعلم
Tel: + 202 79 45 599
Fax: + 202 79 45 296
Email: cairo@unesco.org
Web: http://www.unesco-cairo.org

مكتب اليونسكو في الدوحة
Tel: + 974 486 77 07
Fax: + 974 486 76 44
Email: doha@unesco.org
Web: http://www.unesco.org/doha

مكتب اليونسكو في الرباط
Tel: + 212 37 67 03 72
Fax: + 212 37 77 81 82
Email: rabat@unesco.org

مكتب اليونسكو في عمان
Tel: + 962 6 551 6559
Fax: + 962 6 553 2183
Email: amman@unesco.org

مكتب اليونسكو في رام الله
Tel: + 970 2 295 97 40
Fax: + 790 2 295 97 41
Email: c.farina@unesco.org

مكتب اليونسكو للعراق (مقام مؤقتا في مكتب اليونسكو في عمان، الأردن)
Tel: + 962 6 551 6559
Fax: + 962 6 553 2183
Email: amman@unesco.org

سلامة الصحفي: دليل

الأهـــــــــــداف

- مساندة وإعداد برامج السلامة لكل العاملين بوسائل الإعلام الإخبارية على المستويين العالمي والمحلي
- تشجيع الإتفاقيات بخصوص نواحي الصحة والسلامة بين أصحاب العمل والموظفين
- نشر المعلومات من خلال التدريب العملي والتقارير الإستشارية والنشرات
- ترويج أفضل أصول الممارسة بالصناعة من ناحية التدريب والمعدات والعمل الميداني
- إجراء التحقيقات وتطوير وترويج وسائل السلامة التي تشمل التأمين بأسعار معقولة
- تأسيس شبكة عالمية من المنظمات الملتزمة نحو الحد من الأخطار
- رعاية مبادرات زيادة التوعية بمناسبات وأحداث وسائل الإعلام

أصول الممارسة للمعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام INSI

١ – المحافظة على حياة الناس وسلامتهم تشكل جزءاً مهماً للغاية. ويجب إحاطة العاملين ومن يعملون لحسابهم علماً وبنفس القدر، بأن الأخطار التي لا مبرر لها لغرض متابعة قصة ما، أمر غير مقبول ونثني العاملين عن فعله بشدة، ونحث الوكالات الإخبارية بأن تأخذ في الاعتبار أولاً وتقديمها على مزايا المنافسة.

٢ – يجب أن تكون المهام إلى مناطق الحرب ومناطق الخطر الأخرى تطوعية وتتضمن فقط أشخاصاً من ذوي الخبرة ومن هم تحت الإشراف المباشر. ويجب ألا يتأثر الترقي الوظيفي نتيجة رفض مهمة خطرة. ويجوز لمحرري الأخبار بالقاعدة أو الصحفيين في الميدان أن يقرروا إنهاء مهمة خطرة بعد التشاور الملائم مع بعضهم البعض.

٣ – يجب على كل الصحفيين وموظفي الإعلام الحصول على تدريب ملائم للتعريف بالأجواء المعادية والأخطار المحيطة قبل تكليفهم بالعمل في منطقة خطرة. ونحث أصحاب العمل أن ينفذوا هذا الأمر إجبارياً.

٤ – يجب على أصحاب العمل أن يتأكدوا قبل التكليف بأن الصحفيين قد تم إحاطتهم علماً وعلى أكمل وجه بأحدث المستجدات فيما يتعلق بالظروف السياسية والطبيعية والاجتماعية السائدة في المكان المزمع أن يعملوا فيه، وأنهم على علم بالقواعد الدولية للصراع المسلح كما هي محددة في اتفاقيات جنيف والوثائق الرئيسية الأخرى المتعلقة بالقانون الإنساني.

٥ – يجب على أصحاب العمل أن يزودوا معدات السلامة الفعالة والإجراءات الوقائية والطبية والصحة الملائمة لمواجهة الخطر لكل الموظفين والمستقلين المكلفين بمهام في المواقع الخطرة.

٦ – يجب توفير تأمين شخصي لكل الصحفيين أثناء عملهم في المناطق المعادية ويشمل ذلك تغطية احتمال إصابة أو وفاة الشخص. ولا يجب أن يكون هناك تمييز بين الموظفين والمستقلين.

٧ – يجب أن يزود أصحاب العمل إمكانيات مجانية للحصول على مشورة سرية للصحفيين العاملين في تغطية الأحداث المحزنة والتي تسبب ألماً وإزعاجاً. ويجب عليهم تدريب المدراء للاعتراف بالضغوط والإجهادات الناتجة عن الأحداث المأساوية، وتزويد عائلات الصحفيين في مناطق الخطر بالنصيحة في الوقت المناسب بشأن سلامة أحبائهم.

٨ – الصحفيون مراقبون محايدون. ولا يجب على أي عضو من رجال وسائل الإعلام أن يحمل سلاحاً أثناء أداء عمله.

٩ – نحث الحكومات وكافة القوات العسكرية والأمنية على احترام سلامة الصحفيين في مناطق عملهم، سواء كانوا مصاحبين لقواتهم أم لا. ويجب على الحكومات ألا تقيد حرية الحركة بدون داعي أو تتهاون في حق وسائل الإعلام الإخبارية في جمع المعلومات ونشرها.

١٠ – لا يجب على قوات الأمن بأى حال من الأحوال أن تتحرش أو تضايق أو تعتدي على الصحفيين جسدياً أثناء أدائهم عملهم الذي لا يتعارض مع القانون.

١٦ خطوة للسلامة

١ – كن مستعداً جسدياً وذهنياً. التحق بدورة تدريبية عن البيئة المعادية تشمل تدريبات للإسعافات الأولية قبل تكليفك، إن كان ذلك ممكناً على أية حال.

٢ – معظم مناطق الصراع تحتاج إلى قدرة على الأقل للجري أو المشي لمسافات طويلة وتحمل المشقات. تأكد من أخذ التحصينات الطبية الملائمة واحمل معك عدة أدوات طبية بها حقن نظيفة. احمل سواراً معترفاً به دولياً وعليه رمز وشعار الصولجان الملتف عليه حيتان وفي أعلاه جناحان، وسجل أي حالات للحساسية ونوع فصيلة الدم وغيره.

٣ – اعرف خلفية المكان وسكانه وطبيعة النزاع. تعلم بعض العبارات المفيدة باللغة المحلية. بل الأهم من ذلك كلمات مثل «صحافة أجنبية» و «صحفي». تعلم معنى كلمات إيماءات التحية المحلية والتي قد تكون مهمة.

٤ – لا تتحرك بمفردك في منطقة الصراع. وإذا سافرت بالطريق البرية، استخدم سائقا يتسم بالأمان والمسئولية ولديه معرفة بطبيعة الأرض وأماكن الاضطرابات. قم بوضع علامات على سيارتك لتعريفها بأنها سيارة إعلام ما لم يجذب ذلك المهاجمين. سافر في قوافل سيارات متقاربة من بعضها ما أمكن. لا تستعمل سيارات عسكرية أو من نوع عسكري ما لم تصاحبك دورية حراسة من الجيش النظامي. تأكد من أن سيارتك في حالة سليمة وبها كمية كافية من الوقود. وفي أحوال الجو الحار، افحص مستوى ضغط الإطارات بصفة منتظمة، حيث أن انفجار الإطار يسبب كارثة.

٥ – اطلب مشورة السلطات المحلية والسكان المحليين بشأن المخاطر المحتملة قبل السفر. راجع الطريق أمامك على فترات آمنة. قم بإبلاغ مقرك الرئيسي وزملاءك الموجودين في القاعدة عن المكان الذي ستذهب إليه ومدة الوصول المقدرة وموعد عودتك المتوقع. راجع معهم الأمر بصورة متكررة. احترس من حمل خرائط بها علامات ربما يتم تفسيرها على أنها لأغراض عسكرية.

٦ – التقي مع الأشخاص المطلوب الإتصال بهم والغير مألوفين في أماكن عامة، وأخبر مكتبك أو زميلك الموثوق به بخططك. حاول ألا تذهب بمفردك إلى مكان من المحتمل أن يكون خطراً. خطط طريقاً سريعاً وآمناً للخروج قبل دخولك منطقة الخطر.

٧ – لا تحمل معك سلاحاً أبداً ولا تسافر مع صحفيين معهم أسلحة. كن حريصاً ومتعقلاً عند أخذ الصور الفوتوغرافية. اطلب موافقة الجنود قبل التقاط الصور. تعرف على الحساسيات المحلية بشأن أخذ الصور.

٨ – احمل صورة للتعريف. لا تتظاهر بأنك شخصاً آخر ولست صحفياً. قم بتعريف نفسك بوضوح في حالة اعتراض سبيلك. إذا كنت تعمل على جانبي خط الصراع، فلا تعطي معلومات أبداً لجانب منهما عن الآخر.

٩ – احمل معك سجائر وهدايا أخرى مثل الحلويات. ابق هادئاً وحاول أن تظهر متراخياً إذا كان الجنود أو السكان المحليين يبدون وكأنهم يهددون ويتوعدون. تصرف بمودة وابتسامة.

١٠ – احمل معك نقوداً للطوارئ، ونسخة احتياطية من بطاقة هويتك في مكان مخفي مثل حزام حفظ النقود. على أن يكون معك مبلغاً في متناول يديك للتصرف فيه وإعطائه.

١١ – احتفظ بأرقام هواتف الطوارئ في متناول يدك، أو مبرمجة في الهواتف المحمولة أو في هواتف الاقمار الاصطناعية مع أحد الأرقام الرئيسية ٢٤/٧ مخزون للاتصال السريع إن أمكن. تعرف على مواقع المستشفيات وإمكانياتها.

١٢ – تعرف على الأسلحة المستخدمة بصورة شائعة في الصراع ومداها وقدرتها على الإختراق حتى يمكنك أن تبحث عن أفضل غطاء فعال. اعرف الداخل من

الخارج. اعرف كيف تبدو الألغام الأرضية وأنواع الذخيرة الأخرى. لا تتعامل مع الأسلحة المهجورة أو الذخيرة المستهلكة.

١٣ – ارتدي ملابس مدنية ما لم يتم اعتمادك كمراسل حرب وتم مطالبتك بارتداء ملابس خاصة. تجنب الملابس من النوع شبه العسكري. تجنب حمل أجسام لامعة عاكسة، وتوخى الحذر عند التعامل مع العدسات والنظارات. إن انعكاسات أشعة الشمس الساطعة يمكن أن تبدو مثل وميض المدافع.

١٤ – كن مستعداً لارتداء جاكيتات واقية ودرع للجسم وخوذات وأقنعة الغاز وملابس ملائمة لمقاومة الأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية. بالنسبة للمظاهرات استعمل وسائل مستترة بصورة أكثر مثل القبعات المقواة من النوع المستخدم في لعبة البيسبول وحماية خفيفة أسفل الملابس.

١٥ – اعرف حقوقك الدولية والمحلية. اعرف اتفاقيات جنيف حيث أنها ترتبط بالمدنيين في مناطق الحرب.

١٦ – الصحفيون الذين تحملوا مخاطر شديدة وشاهدوا أحداثاً رهيبة، ربما يواجهون ضغوطاً وانفعالات مرضية في الأسابيع الأخيرة، لا تشعر بالحرج واطلب المشورة.

ورشة عمل حول حقوق الصحافة والإعلام، نظمتها مرصد حرية التعبير في مايو ٢٠٠٤ في بغداد (إندكس، روهان جاياسكيرا)

صحفيون وإعلاميون قُتلوا في العراق خلال عام ٢٠٠٤

١ - دريد عيس محمد، منتج ومترجم، سي إن إن CNN – ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.
٢ - ياسر خطاب، سائق، سي إن إن CNN – ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.
٣ - هيمن محمد صالح، تلفزيون «كولان»، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
٤ - أيوب محمد، تلفزيون كردستان، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
٥ - غريب محمد صالح، تلفزيون كردستان، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
٦ - سمكو كريم محيي الكريم، إعلامي، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
٧ - عبد الستار عبد الكريم، «التآخي»، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
٨ - سفير نادر العزيز، ون «كولان»، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
٩ - علي الخطيب، «العربية»، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
١٠ - علي عبد العزيز، «العربية»، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
١١ - ناديا نصرت، تلفزيون ديالى، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
١٢ مجيد رشيد، تقني، تلفزيون ديالى، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
١٣ - محمد أحمد، حارس، تلفزيون ديالى، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
١٤ - برهان محمد اللوهيبي، «أي بي سي نيوز»، ABC News
١٥ - عمر كاظم كمال، مترجم، تايم Time، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
١٦ - أسد كاظم، تلفزيون «العراقية»، ١٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٤.
١٧ - حسين صالح، سائق، تلفزيون «العراقية»، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.
١٨ - منير بوعمران، «تي في بي»، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
١٩ - فالديمار ميلوفيتش، «تي في بي»، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢٠ - رشيد حميد والي، مساعد مصور، «الجزيرة»، ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢١ - مترجم مجهول، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢٢ - كوتارو اوغاوا، نيكان غينادي Nikkan Genadi، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢٣ - شينسوكي هاشيدا، نيكان غينادي Nikkan Genadi، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢٤ - مترجم مجهول، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢٥ - محمود إسماعيل داود، حارس شخصي، «الصباح الجديد»، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢٦ - سامية عبد الجبار، سائقة، «الصباح الجديد»، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
٢٧ - سحر سعد الدين، «الحياة الجديدة»، ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.
٢٨ - محمود حميد عباس، تلفزيون «زد دي اف» ZDF، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
٢٩ - حسام علي، صحفي حر، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
٣٠ - جمال توفيق سلمان، غازيتا فيبوتشا Gazeta Wyborcza، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
٣١ - انزو بالدوني، دياريو يدلا سيتيانا Diario della settimana، ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
٣٢ - مازن الطميزي، «العربية»، ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.
٣٣ - احمد جاسم، تلفزيون «نيفاف»، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
٣٤ - دينا محمد حسن، تلفزيون «الحرة»، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
٣٥ - كرم حسين، «يوروبيان برسفوتو ايجنسي» European Pressphoto Agency، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
٣٦ - لقاء عبد الرزاق، «الشرقية»، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
٣٧ - ضياء نجم، رويترز Reuters، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

Reporters sans Frontières

العراق ينتخب: تقييم

انتخابات ٣٠ كانون الثاني/ يناير

أدلى العراقيون بأصواتهم في ٣٠ كانون الثاني/ يناير في انتخابات تنافست فيها أحزاب للفوز بمقاعد في الجمعية الوطنية العراقية، وهي برلمان مؤلف من ٢٧٠ مقعداً سيكون عبارة عن هيئة انتقالية لغاية إجراء انتخابات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ تُشكل نتيجتها جمعية مكتملة بموجب دستور جديد.

لم تكن هناك دوائر انتخابية بل منطقة انتخابية واحدة لعموم البلاد. وقد نال هذا الخيار دعم الامم المتحدة التي تقوم بدور استشاري في العملية لأن تنظيم هذا الخيار اعتُبر أسهل من تحديد مناطق انتخابية على أساس مكونات العراق الثقافية والإثنية. ولكن الأمم المتحدة وافقت على إجراء اقتراع منفصل للمجالس البلدية في محافظات العراق الثمانية عشرة.

وفي المنطقة الكردية من العراق أُجري اقتراع ثالث للبرلمان الإقليمي الكردي مع اعتماد صيغة خاصة لمدينة كركوك الشمالية المتنازع عليها. وسُمح للمغتربين بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية فقط من خلال الإدلاء بأصواتهم في ١٤ بلداً حُددت لهم. وأوردت تقارير أن ٥٢٤٣ مركز اقتراع فُتحت يوم الانتخابات في سائر محافظات العراق الثماني عشرة. ومن المقرر آن تقوم المفوضية الانتخابية المستقلة في العراق التي شكلتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في أيار/ مايو ٢٠٠٤ بإعلان النتائج الأولية في العاشر من شباط/ فبراير.

كان كل عراقي من مواليد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ أو قبل هذا التاريخ مؤهلا للتصويت شريطة أن يثبت جنسيته العراقية. ولا يوجد في العراق إحصاء سكاني في الوقت الحاضر، لذا تم تسجيل الناخبين على أساس البطاقات التموينية المستخدَمة خلال سنوات العقوبات الدولية في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي بدأ في عام ١٩٩٦. وتنافَسَ نحو ٧٧٠٠ مرشح على مقاعد الجمعية الوطنية الـ ٢٧٠ و١١٣٠٠ مرشح على مجالس المحافظات الثماني عشرة. ولكن العراقيين لم يصوتوا لمرشحين أفراد أو أحزاب محدَّدة بالمعنى التقليدي بل اختاروا من بين ١١١ قائمة تضم أحزابا وجماعات مؤتلفة كانت المفوضية الانتخابية المستقلة قد صادقت عليها.

وقامت الأحزاب بتحديد الترتيب الذي ظهرت فيها أسماء مرشحيها على قوائمها. ولهذا الإجراء أهميته بسبب توزيع المقاعد على القوائم حسب النسبة المئوية من الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في يوم الانتخابات، بحيث كلما كان اسم المرشح متقدما في الترتيب ازدادت فرصه في الفوز بمقعد. وتعين أن يكون كل ثالث مرشح في ترتيب القائمة امرأة.

دعا غالبية المشاركين في الحملة الانتخابية مؤيديهم إلى التصويت بتأشير القائمة التي اختاروها من ورقة الاقتراع التي تضم اسم كل قائمة من القوائم الـ ١١١ ورقمها وشعارها المميَّز. وحُدد الترتيب الذي ظهرت به أسماء القوائم على ورقة الاقتراع بواسطة القرعة.

ويتعين على الجمعية الوطنية المنتَخَبة لدى انعقادها أن تنتخب رئيسا للجمهورية ونائبين للرئيس بغية تشكيل مجلس رئاسة ثلاثي يمثل العراق في الخارج، ويشرف على إدارة البلد. وسيكون مجلس الرئاسة مسؤولا عن تعيين رئيس الوزراء والموافقة على التعيينات الوزارية.

وستكون مهمة الجمعية الوطنية فور التئامها، إعداد دستور عراقي دائم بحلول ١٥ آب/ أغسطس. ويتعين أن يحظى الدستور بمصادقة الشعب العراقي في استفتاء عام يُجرى بحلول ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر. وبخلافه يمكن تمديد العملية ستة أشهر أخرى. وفي حال عدم إقرار الدستور في هذا التاريخ سيكون لاغيا وتُجرى

انتخابات جديدة لتشكيل جمعية وطنية جديدة تبدأ العملية من جديد.

ولكن في حالة المصادقة على الدستور في تشرين الأول/ أكتوبر حسب الموعد المحدَّد، سينتخب العراقيون حكومة دائمة في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ ديسمبر. وتتولى هذه الحكومة مهام عملها بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر.

دور المفوضية الانتخابية

اضطلعت بتنظيم الانتخابات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق التي شكلتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في أيار/ مايو ٢٠٠٤. ويدير عمل المفوضية مجلس مفوضين يضم تسعة أعضاء، سبعة منهم أعضاء لهم حق التصويت من المواطنين العراقيين وعضوان لا يحق لهما التصويت.

وعضوا المفوضية اللذان لا يحق لهما التصويت هما رئيس الدائرة الانتخابية، وهو عراقي، والخبير الكولومبي الدولي كارلوس فالنزويلا، الذي قاد ١٣ مهمة انتخابية نفذتها الأمم المتحدة في السابق. واختارت الأمم المتحدة أعضاء المفوضية من بين ١٨٧٨ متقدما خُفض عددهم إلى ٢٥ مرشحا. وشارك العراقيون من أعضاء المفوضية في دورة تدريبية لمدة ثلاثة أسابيع نظمتها الأمم المتحدة في المكسيك.

قدم ثلاثون خبيرا انتخابيا آخر من الأمم المتحدة خبراتهم التقنية لكادر ضم ٦٠٠٠ موظف ومراقب انتخابي من العراقيين. وتعرض العاملون الانتخابيون في هذه الفرق إلى أعمال عنف دموية بضمنها كمين في وسط بغداد في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر قُتل فيه ثلاثة موظفين من موظفي المفوضية. وقالت مصادر الجيش الأمريكي إن جميع الموظفين الانتخابيين عمليا في محافظة نينوى التي تضم مدينة الموصل ذات الغالبية العربية السنية، استقالوا قبل الانتخابات بسبب المخاوف الأمنية.

وتحدثت التقارير عن استقالات أخرى في عدة مدن أخرى رغم أن المفوضية الانتخابية كانت في أحيان كثيرة تطعن بصحة هذه التقارير أو تنفيها أو تذهب إلى أن الموظفين الذين استقالوا قد استُعيض عنهم بسرعة. وتولت الإشراف على التصويت في الخارج منظمة الهجرة الدولية ولكن ٢١ في المئة فقط من اصل ١,٢ مليون مغترب مؤهلين للتصويت شاركوا في الاقتراع رغم الجهود المكثفة التي بذلتها منظمة الهجرة الدولية.

كما طُبعت أوراق الاقتراع في سويسرا لتفادي التزوير، وأقيمت مراكز في كل محافظة من المحافظات الثماني عشرة لفرز الأصوات وتحديد النتائج قبل إرسالها إلى بغداد.

سُجل لصالح المفوضية الانتخابية أن نسبة المشاركة كانت أفضل من المتوقع وأن الهجمات التي هدد المسلحون بشنها ضد العملية الانتخابية كانت محدودة النطاق نسبياً. ولم يكن أداء المفوضية بمنأى عن الانتقادات في وسائل الإعلام العراقية والعالمية. وقد تردد أن الناطق باسم المفوضية فريد أيار دخل في نزاع مع أعضاء المفوضية في الأيام التي سبقت الاقتراع في حين أن ما قدمه إلى وسائل الإعلام عن الأرقام الأولية لنسبة المقترعين في يوم الانتخابات كان مثيرا للبلبلة وقال البعض انه كان مضللا عن غير قصد.

لم تكن العملية نفسها خالية من الأخطاء. فبعض محطات الاقتراع في ما يُسمى «المناطق الساخنة» لم تُفتح بسبب نقص الموظفين الانتخابيين الذين كانوا متوفرين لإدارتها. وفي يوم الاقتراع قال أيار أن الناخبين في هذه المناطق يستطيعون التصويت في محطات أخرى دون أن يحدِّد أماكنها أو كيفية الوصول إليها في ظل القيود الشديدة التي فُرضت على حركة السير.

وعلى غرار نسبة المشاركين، بدا أن أرقام المفوضية عن محطات الاقتراع التي فُتحت حسب الخطة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير كان مبالغا فيها في ضوء التقارير الإعلامية

الميدانية، بما في ذلك من سامراء ومدينة بيجي التي يوجد فيها مصفى للنفط، ومنطقة الأعظمية ذات الغالبية السنية في بغداد والفلوجة المدمَّرة حيث تردد أنها لم تشهد أي تصويت.

لم تكن هناك هيئة رقابة مستقلة لتأكيد أو إسناد صحة النتائج الأولية من المفوضية. والأمم المتحدة التي ساعدت في تنظيم الانتخابات، أوضحت مسبقا أنها لن تشارك في مراقبتها، وكارلوس فالنزويلا، ممثلها في المفوضية، أبقى نفسه والمنظمة الدولية بعيدين عن البيانات الأولى للمفوضية حول نسبة المشاركة وأرقامها الإجمالية.

كان هناك فريق رقابة مستقل تم تشكيله على عجل من خبراء انتخابيين أجانب قد بقي في عمان، الأردن، حيث لم يتمكن أعضاؤه من الحصول على ضمانات أمنية لنقل عملياته إلى داخل العراق. وبدلاً من ذلك تخطط البعثة الدولية التي شُكلت خصيصا للانتخابات في العراق، للقيام بـ«مراجعة» و«تقييم» البيانات المقدمة من مراقبين عراقيين وإصدار حكمها على العملية بعد انتهائها. وكانت المفوضية الانتخابية نفسها، بدعم من الأمم المتحدة، قامت بتدريب آلاف المراقبين الانتخابيين

مدربو مرصد حرية التعبير في العراق، الإعلاميون: سهام بن سدرين، يحيى شقير ويوسف أحمد. (إندكس، روهان جاياسكيرا)

العراقيين وتوجيه آلاف آخرين من الأحزاب، ولكن ما زال يتعين تقييم فاعليتهم الحقيقية من مصادر مستقلة.

قال فريق البعثة الدولية للانتخابات العراقية في بياناته الأولية من الأردن انه شخَّص «العديد من النقاط القوية بخصوص الإنتخابات اليوم، ومنها حجم ونوعية التخطيط والتنظيم الانتخابيين (للمفوضية) واستقلاليتها». ولكنه أضاف «أن من المجالات التي يُوصى بمواصلة تطويرها، الشفافية فيما يتعلق بالتبرعات المالية والمصروفات، وإجراء تحسينات في عملية تسجيل الناخبين ومراجعة المعايير المعتمدة لأهلية الناخبين».

تسجيل المرشحين والأحزاب والناخبين

كل عراقي لا يقل عمره عن ٣٠ عاما ومن حملة الشهادة الثانوية ولم يكن من كبار المسؤولين في حزب البعث بزعامة صدام حسين أو ارتكب فظائع في ظل نظام صدام، كان يحق له الترشح. ويحق أيضا لأعضاء حزب البعث الأدنى مرتبة من الذين نبذوا انتماءهم البعثي. وحُظر الترشح على الأفراد العاملين في القوات المسلحة العراقية.

وبموجب نظام انتخابات ٣٠ كانون الثاني/ يناير، الخاضع، مثله مثل كل الجوانب الأخرى من العملية الانتخابية، للمراجعة والتغيير بقرار من الجمعية الوطنية خلال عام ٢٠٠٥، قبل الانتخابات القادمة، يجوز للمرشحين أن يخوضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين أو ضمن قائمة. وتُعرَّف القائمة بأنها حزب سياسي أو جمعية أو مجموعة أفراد متفقين على برنامج سياسي مشترك مثل منظمات المرأة أو حقوق الإنسان تتقدم بمرشحين.

ويجوز للإفراد أيضا الترشح، وفي حال المصادقة عليه يحق لهم خوض الانتخابات بمفردهم أو بتشكيل ائتلاف مع كيانات سياسية مصدَّقة أخرى.

يجب أن تظهر الأسماء متسلسلة حسب المرتبة والاستحقاق على القوائم الحزبية، ويجب أن يكون اسم امرأة ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين. وتوزع المقاعد وفق نظام التمثيل النسبي حيث تكون المقاعد حسب النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها كل قائمة من القوائم الـ ١١١. وأبقيت الأسماء الحقيقية للمرشحين الـ ٧٤٧١ سرية على القوائم الـ ١١١ إلى ما قبل يومين على يوم الاقتراع بهدف حمايتهم من هجمات المسلحين.

العراقيون من مواليد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ أو قبل هذا التاريخ كانوا مؤهلين للتصويت على أن يثبتوا جنسيتهم. وليس لدى العراق إحصاء رسمي ولكن الناخبين سُجلوا على أساس البطاقات التموينية المستخدَمة في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي بدأ تنفيذه في ١٩٩٦. والناخبون الذين لم تكن لديهم بطاقة تموينية سُمح لهم بالتصويت على أن يقدموا وثيقتين رسميتين مثل شهادة الجنسية أو بطاقة الهوية أو جواز السفر أو دفتر الخدمة العسكرية. وجرت العملية بسلاسة حيثما كان الوضع الأمني يسمح بذلك رغم نشوء بعض المشاكل في تسجيل أشخاص من مواليد ١٩٨٦ كانوا يريدون التصويت.

سُمح بالتسجيل حتى يوم الاقتراع في ٣٠ كانون الثاني/ يناير في محافظتي الأنبار ونينوى حيث تقع مدينة الموصل. ولكن في مناطق عديدة تسبب المسلحون في جعل التحقق من قوائم الناخبين متعذرا. واقر الرئيس العراقي المؤقت غازي الياور قبل الاقتراع بأن هناك مناطق لم تُسلَّم فيها لائحة واحدة من لوائح الناخبين.

كما واجه نحو ٢٠٠ ألف لاجئ نزحوا بسبب الهجوم الأمريكي على الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، مصاعب عملية كبيرة في التسجيل والتصويت تتعدى التهديدات بالأذى الجسدي من جانب المسلحين. وحتى في المحافظات الشمالية الهادئة نسبيا، قالت منظمة «هيومان رايتس ووتش» لحقوق الإنسان في تقرير لها إن ما يصل إلى ٩٠ في المئة من استمارات تسجيل الناخبين في محافظة أربيل احتوت أخطاء تطلبت التصويب، وان ٧٠ ألف شخص في المنطقة قد يفقدون حقهم في التصويت نتيجة ذلك.

إن إعداد سجل ناخبين يلتزم بمعايير صارمة، ربما في إطار إحصاء سكاني عام، سيكون من أولويات الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٥. وستكون هذه مهمة مثيرة للجدل سياسيا، لاسيما في مناطق متنازع عليها مثل كركوك، وبين الأقليات من المسيحيين السريان والتركمان بصفة خاصة التي لا تعتقد أن ثقلها السياسي ينبغي أن يُقاس بأعداد أفرادها فقط.

يزيد عدد سكان العراق على ٢٥ مليون نسمة ولكنه بلد شاب حيث أن ٤٠ في المئة من السكان هم دون سن الرابعة عشرة أو ما يزيد مرتين على النسبة المسجلة في بريطانيا والولايات المتحدة. ويبقى من هذا الرقم ١٥,٥ مليون عراقي فقط مؤهلون للتصويت، ١,٢ مليون منهم يقيمون خارج البلاد.

تولت منظمة الهجرة الدولية الإشراف على التصويت في الخارج ولكن ٢٨١ ألف عراقي من اصل ١,٢ مليون مغترب مؤهل سجلوا للتصويت وثلثان فقط من هؤلاء أدلوا فعلا بأصواتهم رغم الجهود المكثفة التي بذلتها منظمة الهجرة الدولية. ومن المرجح مستقبلا أن تقوم السفارات العراقية في الخارج بإدارة عملية التسجيل والتصويت خارج العراق أسوة بالدول الأخرى.

القوائم الحزبية الرئيسية ٣٠ كانون الثاني/ يناير

الائتلاف الوطني الموحد

* المؤتمر الوطني العراقي (علماني) بقيادة احمد الجلبي
* منظمة العمل الإسلامي (إسلامية شيعية) بقيادة إبراهيم المطيري
* حزب الدعوة الإسلامية في العراق (إسلامي شيعي) بقيادة نائب الرئيس العراقي إبراهيم الجعفري

* حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق (إسلامي شيعي) بقيادة عبد الكريم العنزي
* حزب الفضيلة الإسلامي (إسلامي شيعي) بقيادة نديم عيسى الجابري
* المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (إسلامي شيعي) بقيادة عبد العزيز الحكيم
* الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق (تركماني) بقيادة عباس حسن البياتي
* تسعة أحزاب شيعية وتركمانية أخرى، والمعارض في عهد صدام الشخصية البارزة حسين الشهرستاني

القائمة العراقية

* الوفاق الوطني العراقي بقيادة رئيس الوزراء إياد علاوي
* خمس أحزاب علمانية أخرى وشخص واحد

التحالف الكردستاني

* الحزب الديمقراطي الكردستاني (كردي) بقيادة مسعود بارزاني
* الاتحاد الوطني الكردستاني (كردي) بقيادة جلال طالباني
* تسع أحزاب كردية أخرى

حزب الرافدين الوطني

* الحركة الديمقراطية الآشورية (مسيحية) بقيادة يونادم كنة
* الاتحاد القومي الكلداني (مسيحي)

اتحاد الشعب

* الحزب الشيوعي العراقي (علماني) بقيادة حميد مجيد موسى
* مع شخصية واحدة مستقلة

قوائم حزبية فردية رئيسية

* الملكية الدستورية (علمانية) بقيادة الشريف علي بن حسين
* تجمع الديمقراطيين العراقيين المستقلين (علماني) بقيادة عدنان الباجه جي
* الحزب الإسلامي العراقي (إسلامي سني) بقيادة محسن بعد الحميد
* التجمع الوطني العراقي (علماني) بقيادة حسين الجبوري
* العراقيون (علماني) بقيادة الرئيس العراقي غازي الياور
* كتلة المصالحة والتحرير (علمانية) بقيادة مشعان الجبوري

الحدود الانتخابية

لم تكن هناك دوائر انتخابية لانتخابات الجمعية الوطنية بل منطقة انتخابية واحدة لعموم البلاد. وقد نالت هذه الخطة المثيرة للجدل دعم الأمم المتحدة لأن تنظيم الانتخابات وفقها اعتُبر أسهل من تحديد مناطق انتخابية على أساس مكونات العراق الثقافية والاثنية. ولكن لهذا النظام، وهو ليس من الأنظمة غير المألوفة في أوروبا وآسيا، مشاكله. فان من العوامل الأساسية لإقامة برلمانات وحكومات تمثيلية هو تنمية شعور بالثقة في أن الاثنين مسؤولان أمام ناخبيهما. والنظام الذي طُبق في انتخابات العراق في ٣٠ كانون الثاني/ يناير يُضعف هذه الثقة.

وفقا للنظام الذي اعتُمد في ٣٠ كانون الثاني/ يناير يكون السياسيون مسؤولين أمام قادة أحزابهم أكثر منه أمام الناخبين العراقيين. ويستطيع زعيم الحزب أن «يعاقب» النواب الذين يضعون مصالح دوائرهم المحلية فوق مصالح الحزب بدفعهم إلى أسفل ترتيب الأسماء في القائمة الحزبية. وبهذه الطريقة تقل احتمالات احتفاظهم بمقاعدهم في الانتخابات القادمة. كما يستطيع زعماء الأحزاب أن يستخدموا نظام القوائم لإبراز أفراد إلى المقدمة، بمن فيهم من أصحاب السوابق في عهد صدام البعثي، أو لديهم أجندات متشددة لن يفوزوا قط بأصوات الناخبين في اقتراع مباشر على مشرحين محدَّدين بالاسم.

وعموما فان استخدام القوائم الحزبية على نطاق البلد كله في بلدان أخرى من الشرق الأوسط، كان يميل إلى تعزيز مواقع الأحزاب الدينية والاثنية والطائفية فيها. إذ يجري وضع البرامج على المستوى الوطني لا المحلي. وبموجب النظام الذي طبق في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ستكون هناك مدن ليس لديها نواب من أهل المنطقة في الجمعية الوطنية ومدن أخرى لديها عشرات النواب لأن انتخابات الجمعية الوطنية لا ترتبط بمناطق انتخابية.

ستنظر الجمعية الوطنية بإمعان في فاعلية الانتخابات المنفصلة لمجالس المحافظات العراقية الثماني عشرة التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/ يناير والانتخابات الإقليمية للمجلس الوطني الكردستاني بوصفهما من الخيارات المطروحة حين يتعلق الأمر بتحديد مدى الطابع المحلي للانتخابات القادمة.

ولكن مرة أخرى فان الانتخابات على مستوى المحافظات تميل إلى تفضيل الهويات القبلية أو رغبات رجال الدين المتنفذين محليا. وفي الأردن اتضح أن تقسيم المناطق الانتخابية إلى دوائر اصغر احدث تغييرا في الخريطة السياسية، وقلل أصوات الإخوان المسلمون إلى النصف. وفي بلدان أخرى عزز البُعد المحلي مواقع أحزاب مثل حزب الله، ركزت نشاطها في هذه الدوائر على المستوى المحلي. ويميل الناخبون في المناطق الممثلة كل منها بنائب واحد إلى التشديد على قضايا محلية مثل المدارس والخدمات الصحية والكهرباء والأمن. وفي العراق، من الواضح، بحسب استطلاعات الرأي، إن هذه هي القضايا التي لها الأولوية.

وأخيرا كان أحد العوامل العديدة وراء الدعوات التي انطلقت قبل ٣٠ كانون الثاني/ يناير إلى مقاطعة السنة للانتخابات، الإدراك بأن ٢٠ في المئة ستكون أقصى ما يمكن أن يتوقعوه في كل الأحوال وفق النظام المتفق عليه. وفي اقتراع يستند إلى الهوية المذهبية حصرا سيكون من المحتم أن يبدو هذا بمثابة هزيمة. ولكن في اقتراع يستند إلى عوامل محلية ستكون القضايا الطائفية أقل أهمية في خيار الناخب.

ملاحظة: حتى منتصف كانون الثاني/ يناير كانت الأحزاب السياسية الكردية تهدد بمقاطعة الانتخابات

فحص قائمة المرشحين للإنتخابات العراقية.
(رويترز، علي جاركجي)

في كركـوك بدعوى أن سـكان كركوك من الكرد الذين هُجروا خلال حملة التعريب التي نفذها صدام حسـين في الثمانينـات والتسـعينات، كانـوا ممنوعـين مـن حق التصويت في انتخابات مجلس المحافظة. وفي ١٤ كانون الثاني/ يناير قررت المفوضية الانتخابية أن بامكان الكرد المهجريـن مـن المنطقـة يصـل عددهـم إلى ١٠٠ ألف شخص التصويت في كركوك لانتخابات مجلس محافظة التأميم. وقد شجبت قيادات عربية وتركمانية في كركوك هذا القرار شـاكين من انه سـلّم للكـرد إدارة الحكومة المحلية لمحافظة التأميم طيلة عام ٢٠٠٥ الذي من المقرر أن يُحدَّد فيه وضع كركوك الإقليمي.

كيف كان أداء وسائل الإعلام

«نشـعر بالاندحـار والإحباط...فنحن نخشـى مـن أن نوصَـم بكوننا جواسـيس ومتعاونين مع الاحتـلال. هنـاك كثـيرون نخافهم: هيئـة علماء المسلمين والجهاديون الأجانب ومقتدى الصدر وجماعة الزرقاوي وأخيرا جلاوزة صدام»

علي حسين، في تقرير لمعهد الحرب والسلام Institute for War and Peace.

انخرطت وسائل الإعلام العراقية منذ البداية في الحملة الانتخابية التي انطلقت في ١٥ كانون الأول/ ديسـمبر للقيام بما وصفته منظمات تعمل في مجال حقوق الإعلام بأنـه أخطـر مهمـة في العـالم. فـان حـوالي ٤٠ صحفيا وإعلاميـا، غالبيتهـم من العراقيـين، قُتلوا خـلال أداء الواجب في عام ٢٠٠٤.

لم يعد الصحفيـون يُعتبَرون مراقبـين محايدين بنظر أي مـن الأطـراف. وقـد تعـرض صحفيـون إلى الضرب والتهديد والاعتقال بلا سـبب، والى الخطف لأسباب إجرامية وسياسية، والى القتل، أحيانا عن سابق إصرار، وفي أحيان كثيرة برصـاص جنود يضغطون على الزناد بتهـور. وبعد ذلك، كثيرا ما كان يتعذر على الصحفيين أن يكتشفوا الظروف الحقيقية لمقتل زملائهم ما إذا كان عمدا أو طارئا ناهيكم عن تقديم المرتكبين إلى العدالة.

وقد شـجع هذا على إشـاعة أجواء من غياب المحاسبة حيـث يتوقـع الجناة الإفـلات مـن أي عواقب وخيمة تترتب على أفعالهم. وقد وجهت السـلطات الأميركية رسـائل متناقضـة الدعـوة إلى حرية الإعـلام من جهة وغلـق صحف واعتقال صحفيـين معتمدين من جهة أخرى. ولم يسـفر نقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقتة عـن تحسـن في الأوضـاع، حيـث تعلمـت السـلطات الجديدة دروسا سيئة من سابقتها.

«إننا نواجه أخطارا مختلفة الآن، وليس هناك قانون لحماية الصحفيـين في العراق»، بحسـب ما قال حسـين محمد العجيل من صحيفـة «المدى» للصحفي الأميركي ذي الأصـل الإيراني بورزد درغاهـي. وأضاف العجيل إن «هناك تهديدات من ثلاث جهات: فالاميركيون يمكن أن يطلقوا النار عليك إذا وقعوا في كمين، وقوى الأمن العراقيـة يمكن أن توقفك أو تنهال عليك بالضرب إذا اشـتبهت بأنك من المقاومة، والمقاومة يمكن أن تقتلك إذا ظنوا انك جاسوس».

وتصاعد الخطر في الفترة التي سبقت الانتخابات. ففي ١٢ أيلول/ سـبتمبر ٢٠٠٤ قُتل مراسل قناة «العربية» مازن الطميزي في هجوم شـنته مروحية أميركية. وهو كان ثامـن قتيـل بـين العاملين في قنـاة «العربيـة» منذ آذار/ مـارس ٢٠٠٣، وأحد ثلاثـة قتلى بنيران الجيش الأميركي في ظروف لم تتضح بالكامل حتى الآن...

واعتقلت القوات الأميركية مراسل «العربية» عبدالقادر السـعدي رغم هويته الواضحة كصحفي، وفي ظروف أدت إلى إطلاق اتهامات بممارسـة الترويع المتعمَّد. كما تلقـت محطته تهديدات عديـدة ممن يُفـترَض انه أنصار زعيم المسلحين، الأردني أبو مصعب الزرقاوي مطالبين بدعـم القنـاة للعمليـات «الجهاديـة» ضـد الاحتـلال الأميركي والحكومة العراقية.

كما وجه المسلحون والمجرمون في البلاد ضرباتهم. فقد قُتلت الصحفية العاملة في قناة «الشرقية» لقاء عبد الرزاق في احد شوارع بغداد في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر، وخُطف مراسل صحيفة «صدى واسط» رعد بريج العزاوي في تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان واحدا من بين عدة صحفيين آخرين. واعتقل مسلحون صحفيا عراقيا آخر كان ينقل أخبار دوريات الشرطة في منطقة العلاوي. وقد صادر المسلحون أوراقه وأشرطته واخبره بأن يغادر المنطقة.

حراسة مراكز الاقتراع في الموصل.
(رويترز، زهرة بن سمرا)

وذكر درغاهي أيضا إن صحفيا من صحيفة «المدى» تعرض إلى التهديد بالقتل بعدما كتب عن تفشي الفساد، على ما يُزعَم، في إحدى الوزارات العراقية، واضطر إلى مغادرة البلاد. كما استُهدفت صحيفة «المدى» بهجوم صاروخي.

واعتمد الصحفيون الغربيون الذين كانوا حبيسي فنادقهم في الغالب، على صحفيين (مراسلين) عراقيين من اجل الحصول على المعلومات التي لم يستطيعوا الوصول إليها بأنفسهم. ومع تزايد الهجمات التي تستهدف الصحفيين الغربيين ازدادت التهديدات التي يتعرض إليها العراقيون العاملون معهم. وقد وُزِّع منشور في الفلوجة يعرض مكافأة مالية لكل مَنْ يُقدِّم معلومات عن صحفيين ومترجمين وسائقين عراقيين يعملون مع وسائل الإعلام الأجنبية.

واجهت وسائل الإعلام العراقية كلها تهديدات مماثلة تضاف إليها مضايقات سلطة مؤقتة سعت في الماضي إلى فرض إرادتها على وسائل الإعلام والإيعاز إليها بعدم الصاق «صفات وطنية بالمسلحين والمجرمين»، وطلبت من وسائل الإعلام «أن تخصص حيزا في التغطية الإخبارية لمواقف الحكومة العراقية التي تعبر عن تطلعات غالبية الشعب».

ولكن نظرا« لعدم تمكن غالبية المرشحين من الخروج والدعوة إلى برامجهم في الشوارع وإبقاء أسمائهم سرية حتى فترة قصيرة قبل الاقتراع وارتكاز التصويت نفسه على قضايا قومية وليس برامج محلية، أصبح الإعلام العراقي اللاعب الرئيسي في الحملة الانتخابية.

والرأي المطروح أن أداء وسائل الإعلام العراقية كان أفضل من المتوقع. فان «الجماعات السنية المعارضة للمشاركة في الانتخابات كانت تطرح آراءها بانتظام في صحف مؤيدة وكثيرا ما يجري الاستشهاد بها في ما يُعتبر الصحافة الشعبية التي يملكها ناشرون مستقلون أو صحف حزبية مؤيدة للانتخابات»، بحسب كاثلين ريدولفو من إذاعة «أوروبا الحرة» قبل الانتخابات. وأضافت رودولفو «إن الجماعات السنية التي قررت المشاركة في الانتخابات، رغم بعض التردد حول القضية، أيضا أعلنت برامجها».

ولم تتردد التقارير والتعليقات في وسائل الإعلام المطبوعة من خوض نقاشات حول دور الإسلام في دولة عراقية ذات غالبية شيعية في المستقبل، وإمكانية انسحاب القوات متعددة الجنسيات، والقضية الكردية، والدستور الجديد. وقامت الصحف بتغطية نشاطات المفوضية الانتخابية.

وتابعت رودولفو انه فيما يتعلق بالتلفزيون فان علاوي «استأثر بموجات الأثير سواء بحكم كونه رئيسا للوزراء أو عن سابق تخطيط». وكان من السمات الجديدة عند العراقيين استخدام إعلانات تلفزيونية متقَنَة الإخراج

لإقناع المواطنين بالتصويت، ومع اقتراب موعد الانتخابات، لمحاولة إقناع السنة بتجاهل دعوات المقاطعة. ومارست المقابلات والندوات الإذاعية العراقية تأثيرا بالغا. وغطى مؤازرو الأحزاب الشوارع بالملصقات الانتخابية التي كانت ما أن يمزقها المنافسون حتى تحل ملصقات جديدة محلها.

وظهرت أشكال من الأساليب الدعائية البديلة حيث نشر حزب الله العراقي تقويما مع رسالته الانتخابية وقام حزب آخر بتوزيع أشرطة فيديو مع أدبياته الانتخابية.

دور المراقبين الانتخابيين

قالت الأمم المتحدة من البداية إنها ستعمل على تشجيع المفوضية الانتخابية لأن تطلب حضور مراقبين دوليين في الانتخابات رغم أن المنظمة الدولية قررت ألا تشارك في مراقبتها. وقد سجَّل نحو ٧٠٠٠ من ممثلي الأحزاب السياسية العراقية والمنظمات غير الحكومية أنفسهم لمراقبة الانتخابات، وكان من حق كل قائمة أن يكون لديها أعضاء حاضرون عند فرز الأصوات.

لقد كانت المراقبة الدولية لانتخابات ٣٠ كانون الثاني/ يناير مقيَّدة للغاية. وابتعدت الأمم المتحدة من البداية عن المشاركة في مراقبة الانتخابات بعدما أسهمت في تنظيمها. ولكن مجموعة تضم ٢٤ خبيرا جمعتهم البعثة الدولية التي شُكلت خصيصا للانتخابات العراقية، مارست عملها من خارج الحدود، في عمّان، الأردن.

وكانت المكانة المرموقة لبعض هؤلاء الشخصيات مبعث قلق من جانب حكوماتهم حيث كانوا كلهم مسؤولين انتخابيين كبارا من بلدان مختلفة، تمتد من ألبانيا إلى اليمن بقيادة رئيس المجموعة المدير الانتخابي الكندي جان بيير كنغسلي. وفي النهاية منعتهم حكوماتهم من عبور الحدود إلى العراق. واحتج أعضاء في فريق المراقبين بأن عدم عبور الحدود يجعل مهمتهم مستحيلة ولكن آخرين قالوا إن محاولة تغطية الانتخابات في ظل قيود أمنية صارمة ستعطي انطباعا غير دقيق بمراقبة الانتخابات وتصديق صلاحيتها على الوجه المطلوب.

في نهاية المطاف قرر فريق كنغسلي تنفيذ مهمة محدودة تنحصر في «مراجعة» و«تقييم» البيانات المتوفرة من مراقبين عراقيين والحكم على العملية بعد إجرائها. وقد ركزت دراساتهم في يوم الانتخابات على النواحي التالية:

- الإطار القانوني
- تسجيل الناخبين
- التحضيرات الانتخابية
- إعلام الناخبين وتوعيتهم
- إمكانية استخدام وسائل الإعلام استخداما متساويا
- التسجيل والتصويت خارج البلد
- إجراءات النظر في الشكاوى المقدَّمة قبل الانتخابات
- تصديق الأحزاب والائتلافات السياسية والمرشحين
- فرز الأصوات وإعداد النتائج
- الشكاوى المقدَّمة بعد الانتخابات

وقد جرى تدريب نحو ٦٠٠٠ مراقب عراقي متطوع من زهاء ١٥٠ منظمة عراقية في إطار برنامج برعاية الأمم المتحدة ليكونوا مراقبين مسَّجلين لدى المفوضية الانتخابية فيما تحدثت التقارير عن ٢٣ ألف مراقب مسجَّل من أحزاب سياسية مختلفة، حضروا للإشراف على العملية في مجرى تنفيذها. ولكن هذه منهجية غير معهودة. فان حضور المراقبين الأجانب عادة ما يكون كثيفا في انتخابات كهذه. وقد اعتذر الاتحاد الأوروبي عن عدم قبوله دعوة من العراق لإرسال مراقبين فيما قرر أيضا «مركز كارتر» الذي راقب اكثر من ٥٠ اقتراعا في أنحاء العالم، عدم إرسال مراقبين. وكانت الانتخابات الفلسطينية في ٩ كانون الثاني/ يناير جرت بحضور ٨٠٠ مراقب رسمي على رأسهم الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ورئيسا وزراء أوروبيان سابقان. وحتى

الانتخابات الأفغانية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ حيث كانت التهديدات الموجهة إلى المراقبين الأجانب معروفة مسبقا، جرت بمشاركة اكثر من ١٠٠ مراقب أجنبي.

«تكون الانتخابات «حرة» عندما تعكس التعبير الكامل عن الإرادة السياسية للشعب ذي العلاقة. وتتضمن الحرية بهذا المعنى، القدرة على المشاركة في العملية السياسية بلا ترويع أو إكراه أو تمييز أو الانتقاص من حق الانتساب في تنظيم مع آخرين، وحق التجمع وتلقي المعلومات أو نقلها. وتتعلق «نزاهة» الانتخابات بحق التصويت على أساس المساواة وعدم التمييز والاقتراع العام. وينبغي عدم استبعاد أي من قطاعات الناخبين بصورة اعتباطية أو إسباغ ثقل إضافي على أصواته».

منظمة مراقبة حقوق الإنسان، هيومان رايتس ووتش

نساء ينتظرن للإدلاء بأصواتهن في انتخابات فبراير ٢٠٠٤ الإيرانية. (رويترز، دمير ساغولي)

إجراءات داعمة: تقديرات واستطلاعات الرأي

كانت الأرقام والتوقعات الخاصة بالأرقام القضية الأهم خلال انتخابات ٣٠ كانون الثاني/ يناير. وبالنسبة للقوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق، اعتُبرت نسبة الناخبين الذين شاركوا فعلا في الانتخابات رغم التهديد بالعنف، مؤشرا إلى ضعف المسلحين على سبيل المثال. ولكن المناظرة الكبرى حول الأرقام كانت تدور حول الدعوة إلى مقاطعة السنة قبل الانتخابات.

كان القرار بإجراء انتخابات ٣٠ كانون الثاني/ يناير على أساس اللائحة الوطنية للقوائم الحزبية في إطار منطقة انتخابية واحدة على الصعيد الوطني، قرارا منطقيا، ولكنه ترك سنة العراق في مأزق. فان نظام اللائحة الوطنية لن يمنحهم أكثر من ٢٠ في المئة من التمثيل في الجمعية الوطنية إذا صوتوا بصفتهم سنة ولكن ماذا سيمنحهم إذا صوتوا بوصفهم عراقيين؟

عندما أصبح واضحاً أنه كلما اقترب عدد الناخبين السنة العراقيين من ٢٠ في المئة من إجمالي الأصوات التي تم الإدلاء بها، زادت قدرة الحكومة الجديدة على إعلان الشرعية، اكتسبت القضية المتعلقة بنسبة مشارك السنة في يوم الانتخابات أهمية بالغة.

وقد ركزت استطلاعات الرأي التي أجرتها منظمات أجنبية قبل الانتخابات، على هذه القضية بالذات. وأظهرت نتائج استطلاع أجراه «المعهد الجمهوري الدولي» الأميركي منذ أوائل كانون الثاني/ يناير أن ٦٥ في المئة من العراقيين كانوا «من المرجح» أن يشاركوا في الانتخابات، و٢٠ في المئة «من المرجح جدا» أن يشاركوا فيها. وكان الفارق بين النسبتين الأولى والثانية يتمثل بنظرة المواطنين إلى التهديدات ومدى وقوة المحاجّات شديدة التباين حول المقاطعة.

وفي هذا المجال تحديدا قام الإعلام العراقي بدور أساسي. فان خطر العنف حال دون مؤسسات استطلاع الرأي وإجرائها دراسات واسعة، ودون استطلاع آراء الناخبين بعد الإدلاء بأصواتهم. وان الضوابط الأمنية التي كانت تشترط على منظمي الاستطلاع الوقوف نحو ٧٠٠ ياردة بعيدا عن محطات الاقتراع خارج الأطواق الأمنية منعتهم من استطلاع آراء الناخبين لدى خروجهم من مراكز الاقتراع. وبالرغم من انه لا هذا ولا ذاك يوفر مؤشرا موثوقا فان غيابهما ألقى على عاتق الإعلام العراقي مسؤولية إضافية لتمثيل الوضع تمثيلا دقيقا قبل الاقتراع وخلاله.

يواجَه الإعلام دوما بمهمة تقديم معلومات يحتاجها الناس لاتخاذ قرارات مسنودة بمعطيات ولكنه كان هنا يقدم إسناده لقرارات تتعلق بالسلامة الجسدية. وقامت لغة التغطية والحقائق المنقولة بدور لا يقل أهمية في هذا المجال. يضاف إلى ذلك وجود قوائم حزبية غير طائفية بمشاركة سنة حاولوا التوجه إلى الناخبين في المحافظات العراقية الأربع ذات الغالبية السنية التي كان خطر العنف كبيرا فيها، وممارسة نشاطات انتخابية متعذرة بالأساس.

كانت وسائل الإعلام المحلية والى حد ما الفضائيات العربية واحدة من الوسائل القليلة للوصول إلى الناخبين في هذه المناطق، ولعل فاعليتها في القيام بذلك كانت أكبر امتحان واجهته وسائل الإعلام العراقية في الفترة التي سبقت ٣٠ كانون الثاني/ يناير.

الأمن

اتُّخذت، كما كان متوقعا، إجراءات أمنية مشددة للانتخابات، حيث فُرضت قيود صارمة على إمكانية التنقل في يوم الاقتراع. وأغلقت حدود العراق البرية من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/ يناير. ولم يُسمح بدخول البلاد إلا للحجاج العائدين من مناسك الحج في العربية السعودية. ولم يُسمح بالتنقل بين المحافظات

العراقيـة إلا بموافقـات خاصة. ومُنـع تنقل المدنيين بأي وسيلة في الغالب يوم الاقتراع لقطع الطريق على السـيارات المفخخة. وكان منع اسـتخدام السيارات في التنقـل قد جعل من الصعب عـلى بعض الناخبين الوصـول إلى مراكز الاقـتراع وخاصة لـدى انتقالهم من الحي المسجَّلين فيه.

وكان المطلوب من وسائل الإعلام الحصول على موافقة خاصة لاعتمادها فيما كانت التغطية من محطات الاقتراع خاضعة لضوابط صارمة. وتردد أن ١٠٠ ألف من أفراد الشرطـة العراقية و٦٠ ألفـا من أفراد الحـرس الوطني العراقي قد نُشروا لحماية محطات الاقتراع يسندهم ١٥٠ ألف جندي أميركي و١٠ آلاف جندي بريطاني.

وذكرت إذاعـة «أوروبا الحرة» إن توجيها بلا توقيع بثه موقع «جهادي» على الانترنـت في أوائل كانون الثاني/ يناير، أشار على المسلحين في العراق بـ«منع أي أعضاء في اللجان الانتخابية من الاستمرار في المشاركة عن طريق الإقناع والتهديـد والخطف وغير ذلك من الأسـاليب الأخـرى». ودعـا إلى التأكد من انـه عند موافقتهم على الانسـحاب من اللجنة الانتخابية، لا يُعلن انسـحابهم إلا في الإطـار الزمني الحرج والضيق بحيث لا تتمكن الحكومـة مـن الاسـتعاضة عنهـم بآخريـن. وأوضح التوجيـه أن هذا سـيجعل مـن الصعوبة بمـكان إيجاد أشخاص مدرَّبين لإدارة الانتخابات في مثل هذه الفترة القصيرة.

وفي الأسبوع الذي سـبق الانتخابات أعلنت الحكومة عـن القبض على عـدد من كبار مسـاعدي أبو مصعب الزرقـاوي، بـما يوحي أنها تحقق نجاحـات ضد جماعته التي توعدت بتحويل يوم الاقـتراع إلى حمام دم. ولكن وكالة رويـترز ذكرت أن بعض المسـؤولين الحكوميين شككوا في أهمية هذه الاعتقالات مشيرين إلى أن الهدف من هذه البيانات هو بناء الثقة بالتدابير الأمنية.

* أعد هذا التقرير روهان جياسـكيرا، المحرر المشارك في «مرصد حريـة التعبير»، ويتـولى حاليا برامج المرصد في مجـالات المراقبة والنشر والتدريب في العراق.